(٩)

قضية سياج

والحاجة الى تحقيق قومي

تناولت الصحف المصرية في الأونة الأخيرة أحدي القضايا الكثيرة التي خسرت فيها مصر أموالا طائلة في التقاضي، و لكن هذه القضية بالذات تعتبر نموذجا و تصويرا دقيقا للحالة المصرية التي آن الأوان لفتح تحقيق مستقل ومحاسبة المسئولين عن هدر هذه الأموال و الإساءة إلى مصر و فرص الاستثمار فيها .

تختلف هذه القضية عن القضايا الأخرى التي تم الفصل فيها أمام محاكم تحكيم مركز أكسيد واشنطن في ثلاثة أمور :

الأول هو أن هذه القضية شهدت محطات للفساد و الأستهتار بالعواقب بينما يدفع الشعب المصري ثمن هذا العبث الذي يرتكبه كبار المسئولين في مصر و أن الأوان ان يدفعوا من جيوبهم و أن يرفض الشعب المصري أن يدفع أخطاء حكامه .

الثاني أن قدر التعويض المطلوب خيالي، ولم يحدث أن قرر حكم تحكيم في كل تاريخ التحكيم مثل هذا المبلغ .

الأمر **الثالث** أن الطرف الآخر يحمل الجنسية المزدوجة و أن جزءا كبيرا من عملية التقاضي ركزت على قضية الجنسية.

والحق أن الخطأ دائما يبدأ بأخطاء المسئولين في مصر ثم إدارة التحكيم بحيث تكون النتيجة إساءة للمدرسة القانونية المصرية و فشلا في إدارة التحكيم بالإضافة إلى استنزاف الميزانية العامة التي يحرص وزير المالية على تعميرها باستمرار عن طريق الضرائب التي أرهقت المصريين وتبددت في غير طائل ، كما أن مجلس الشعب قد شكل بحيث يعجز عن محاسبة المسئولين أو مساءلة وزير المالية عن الوضع المالي للدولة .

و لا بد للمواطن المصري أن يعلم أن علاقة مصر بمركز أكسيد التابع للبنك الدولي علاقة مؤلمة؛ حيث تساق مصر إلى هذا المركز رغما عنها و بسبب أخطاء مسئوليها من جانب المستثمرين الأجانب الذين يأتون الي مصر و هم مطمئنون إلى أن عملهم لن يوجه إلى الاستثمار وإنما إلى منازعات الاستثمار .

ولا شك أن قضية سياج لن تكون الأخيرة، كما أن هذه القضية التي تنطوي على أبعاد خطيرة لا يجب أن تمر مرور الكرام كسائر القضايا الأخرى التي خسرت فيها مصر حتى الآن ملايين الدولارات ، ذلك أن قضية سياج ترتبط بعدد من المحطات التي يجب التحقيق فيها.

ودون الدخول في تفاصيل هذه القضية فإن **المحطة الأولى** هي تخصيص أراض في طابا للاستثمار، ولا بد أن الذي أمر بالتخصيص يعلم حساسية هذه المنطقة للأمن القومي المصري و احتمال تسرب شراكات إسرائيلية إلى المستثمرين الأصليين الذين استغلوا وضعهم و جنسيتهم المصرية للحصول على هذا التخصيص، مما يتطلب النظر في إصدار قانون يراعي هذه الأخطاء .

المحطة الثانية هي نزع ملكية هذه الأراضي بتحويلها وإعادة تخصيصها للمنفعة العامة، وهذا موقف صائب لأنه يصحح الخطأ الأول وهو تخصيص الأرض أصلا للمستثمرين، وكان يتعين أن تكون الدولة طرفا في هذا الاستثمار أو أن يتم الاكتتاب فيه من جانب الجمعيات الأهلية المصرية .

المحطة الثالثة التي يجب التحقيق فيها هي صدور أحكام من القضاء المصري لصالح من نزعت ملكيتهم في طابا ثم إهدار قيمة هذه الأحكام من جانب الحكومة، ولا بد من وقفة مع الحكومة و تطبيق القانون الجنائي المصري الذي يقضي بحبس المسئول أيا كانت مرتبته في جنحة مباشرة إذا لم ينفذ الحكم، و عار علينا في مصر أن تكون الحكومة قدوة في امتهان الدستور وإهدار قيمة القضاء ولكنها تتشدد لإرغام المواطنين على احترام هذه الأحكام و يبدو أنها من السمات الأساسية للنظم المتخلفة .

المحطة الرابعة والأقسى في هذه المحطات جميعا هي إعادة تخصيص الأراضي ونقلها من المنفعة العامة إلى منفعة أحد المستثمرين، طبعا لأسباب يجب أن يتبينها التحقيق . وكان

طبيعيا أن سياج الذي نزعت ملكيته لصالح أحد المستثمرين بعد ذلك بعد أن كانت قد نزعت للمصلحة العامة فضلا عن التلاعب بحقه في التعويض من جانب الحكومة أن يفقد الثقة في مصر و حكومتها فانطلق إلى مركز أكسيد لكي تجلب مصر ضحية هذه التصرفات غير المسئولة لكي تمثل أمام المركز وتشهد **المحطة الخامسة** و هي تواضع الإدارة المصرية في إدارة التحكيم.

و لا بد أن تتعرض لجنة التحقيق لهذه الحلقة الخطيرة في حلقات المأساة ، فضلا عن الدفوع التقليدية الهابطة التي تدفع بها مصر عادة دون أن نلحظ أي فارق أو تحسن منذ قضية هضبة الأهرام في أوائل تسعينات القرن الماضي حتى الآن .

في كل هذه المحطات لا بد من التحقيق وأن يتولى التحقيق لجنة تشكلها النقابات المصرية و هي نقابة المهندسين ونقابة المحامين ونقابة الصحفيين و غيرها من الجهات غير الحكومية التي يعنيها الكشف عن مأساة مصر في هذه القضية ، ويجب أن يدفع المسئولون في هذه القضية من أموالهم الخاصة هذا التعويض وأن يقف الشعب وقفة صامدة في هذه القضية وأن تكون أعمال لجنة التحقيق شفافة و أن تحيط المجتمع المصري بكل تطورات هذا التحقيق .

وأخيرا نكرر ما كنا قد اقترحناه في عدة مناسبات و لم يلق القبول المناسب وهو تشكيل لجنة قومية للتحكيم تضم ممثلين عن الوزارات المعنية وعدد من أساتذة التحكيم والمحامين المتمرسين وتكون هذه اللجنة صمام أمان فتبدأ المفاوضات مع الطرف الأجنبي للتوصل إلى تسوية ودية ، أما اذا تطور النزاع و تحول إلى دعوى في المحافل الدولية فتتولى هذه اللجنة إدارة التحكيم وتقوم بتعيين مكتب المحاماة الذي يتولى القضية وتعيين المحكم في هيئة التحكيم وتضع لنفسها استراتيجية للدفاع عن مصالح مصر.